الأمم المتحدة

A/64/639–S/2010/60

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٢١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إليكم من السيد كمال غوكري، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**
السفير
الممثل الدائم

040210 030210 10-22794 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين وعُممت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ووثائق مجلس الأمن (A/64/607-S/2009/668)، والتي تتضمن مرة أخرى الادعاءات المعهودة بوقوع انتهاكات ''لقواعد الملاحة الجوية الدولية وللمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص''، وأن أوجه نظركم إلى ما يلي.

أود أن أؤكد مجددا، ردا على هذه الادعاءات الكاذبة والمغرضة، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة وموافقة السلطات المختصة في الدولة، والتي لا تتمتع الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص بأية ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على أن ادعاءات وقوع انتهاكات مزعومة لقواعد الملاحة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الملاحة الجوية والطيران.

وعلى نحو ما ذكرناه في رسائلنا السابقة، فإن هذه الادعاءات تستند إلى الادعاء الباطل وغير المشروع بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بأكملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني هو على النقيض من الحقيقة القائمة في قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل منهما السيادة والولاية على أراضيها الواقعة في الجزيرة.

وإن محاولات ممثلي القبارصة اليونانيين إضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية، عن طريق ادعاءات باطلة يطلقونها مرارا وتكرارا، ستظل عقيمة ما دام الشعب القبرصي التركي يأبى الخضوع لمطالبهم. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن أن يدعي لنفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه الشعب القبرصي التركي.

وأخيرا، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها قد كان على الدوام ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي وليس تركيا. وأرى من اللازم أيضا الإشارة إلى أن تركيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، لا تحتاج إلى نصائح من الإدارة القبرصية اليونانية بشأن كيفية التعامل مع المسائل في سياق القانون الدولي ومجلس الأمن. علاوة على ذلك، ظلت تركيا طيلة المفاوضات تشجع الجانب القبرصي التركي على التوصل إلى تسوية

عادلة وسياسية في الجزيرة. وأود أن أعلن رسميا مرة أخرى أن الجانب القبرصي التركي مستعد ويبذل قصارى جهده لتحقيق تسوية تتخذ شكل شراكة جديدة تتماشى مع المعايير الثابتة للأمم المتحدة ومجمل الأعمال التي تقوم بها. ذلك أن مبدأ المنطقتين والمساواة السياسية بين الشعبين والمساواة في مركز الدولتين المؤسستين واستمرار الضمانات الفعلية من تركيا أمور ستشكل أسس التوصل إلى حل لمشكلة قبرص. ومن المؤكد أن رفع العزلة الحالية المفروضة على القبارصة الأتراك ومعاملة المجتمع الدولي للجانبين على قدم المساواة سيؤدي إلى الإسهام إيجابيا في المساعي الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كمال **غوكري**
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص